البنك يحقق 61.8 مليون دينار أرباحا صافية

عمومية «الخليج» تقر توزيع 10 % نقدا و5 % منحة عن 2022

بودي: نتائج البنك أظهرت تقدما إستراتيجيا ممتازا مع تحقيق أرباح صافية ومستدامة

نجني ثمار إستراتيجيتنا في المحافظة على تركيزنا محليا والتعامل مع الاحتياجات المتغيرة لعملائنا

الاقتصاد الكويتي أظهر مرونة ومؤشرات إيجابية رغم تحديات السوق العالمي وحالة من عدم اليقين

جانب من العمومية

مندني: قروض العملاء الإجمالية ارتفعت 7 % إلى 5.2 مليارات دينار بزيادة سنوية 319 مليون دينار

إجمالي مخصصات الائتمان تجاوز متطلبات "المعيار الدولي رقم 9" بـ 124 مليون دينار

اختتم بنك الخليج اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي الرابع والستون واجتماع الجمعية العامة غير العادية الحادية والأربعون، التي انعقدت في المقر الرئيسي للبنك، مع اكتمال النصاب بنسبة 76.79٪، وشهدت تطبيق نظام التصويت الإلكتروني لأول مرة.

واستهل رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، جاسم مصطفى بودي، الاجتماع مرحبا بالسادة/المساهمين، وسلط الضوء على الأعمال الرئيسية للبنك وإنجازاته الاستراتيجية خلال عام 2022.

وقال بودي: " أظهرت نتائج بنك الخليج لعام 2022 تقدمًا استراتيجيًا ممتازًا مع تحقيق بنك الخليج لأرباح صافية قوية ومستدامة. من خلال زخم النمو في أعمالنا الأساسية. نحن نجني ثمار إستراتيجيتنا في المحافظة على تركيزنا محليا والتعامل مع الاحتياجات المتغيرة لعملائنا من خلال الابتكارات الرقمية ومواصلة الاستثمار في الحلول الاستثمارية المختلفة لعملائنا وكذلك في رأسمالنا البشري.

وأضاف: قطعنا أشواطا متقدمة نحو استيفاء أولوياتنا الإستراتيجية الرئيسية التي ترتكز على مبادرات التحول الرقمي الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء، وتسريع عملية التطوير، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وذلك في إطار سعينا المستمر إلى تحقيق النمو المستدام والقيمة المضافة على المدى الطويل."

وأشار بودي: "إلى أن الاقتصاد المحلي حافظ على استقراره خلال العام الماضي، مدعوماً بأسعار النفط الجيدة وتعافي النشاط الاقتصادي، لاسيما في القطاع الخاص، وذلك على الرغم من تحديات السوق العالمي والتوقعات الاقتصادية العالمية التي تشوبها حالة من عدم اليقين، ومن بينها ارتفاع معدل التضخم واتباع سياسات نقدية أكثر تشدداً، وغيرها."

مؤشرات النمو

من جانبه، استعرض نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج السيد/ وليد خالد مندني أبرز المؤشرات المالية الرئيسية لأداء بنك الخليج، مشيراً إلى أن البنك حقق جملة من النتائج الجيدة خلال عام 2022، حيث ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة 47 % إلى 61.8 مليون دينار، ما يعكس الأداء القوي في أعمالنا الأساسية.

وأضاف: ارتفعت قروض العملاء الإجمالية بنسبة 7 % إلى 5.2 مليار دينار كويتي في 2022 أي بزيادة 319 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2021، وجاء هذا النمو من قطاعي الشركات والأفراد بالبنك". وأشار إلى أن نسبة القروض غير المنتظمة بلغت 1.1 % في نهاية عام 2022، فيما بلغت نسبة التغطية بالمخصصات 504 %، شاملة إجمالي المخصصات والضمانات، مبيناً أن البنك قام بتجنيب مخصصات ائتمانية بلغت 313 مليون دينار في 2022، في حين بلغت تغطية المتطلبات المحاسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بواقع 190 مليون دينار محققة مستوى جيد جدا من المخصصات الإضافية بواقع 124 مليون دينار." ولفت إلى أن نسب رأس المال الرقابي للبنك حافظت على مستويات مريحة، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال14.2 %، أي أعلى بواقع 3.7 % من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 10.5 %، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.4 %، أي أعلى بواقع 3.9% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12.5 %."

يذكر أن الجمعية العامة العادية وافقت على جميع بنود جدول الأعمال وأقرت توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع 10 % أرباح نقدية (بمقدار 10 فلوس للسهم الواحد) أي بنسبة 51 % من الأرباح، وتوزيع 5 % أسهم منحة عن عام 2022. ويستحق تلك التوزيعات المساهمين المقيدون في سجلات مساهمي البنك بتاريخ يوم الاستحقاق المحدد له 13 إبريل 2023.

ووافقت الجمعة العامة غير العادية على جميع بنود جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية بما فيها، زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع من 320 مليون دينار إلى 336 مليون دينار، وتعديل المادتين 2 و4 من عقد التأسيس للبنك وتعديل المادتين 2 و5 من النظام الأساسي للبنك وفقا لذلك.

بالإضافة إلى 5 % أسهم منحة

«الوطني» يقر توزيعات نقدية بـ 25 في المئة عن النصف الثاني من العام الماضي

وافقت الجمعية العمومية العادية لبنك الكويت الوطني على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 في المئة عن النصف الثاني من 2022 (25 فلسا للسهم) ليصل بذلك إجمالي التوزيعات النقدية إلى 35 في المئة (35 فلسا للسهم) إلى جانب أسهم منحة 5 في المئة (خمسة أسهم لكل 100 سهم).

وقال رئيس مجلس إدارة (الكويت الوطني) حمد البحر في تصريح صحافي بمناسبة انعقاد الجمعية العامة بنسبة حضور بلغت 47ر71 في المئة إن البنك حقق في 2022 نتائج استثنائية بفضل التنوع الجغرافي والتقدم الذي تم إحرازه على الصعيد الرقمي وقوة المركز المالي بما عزز الإيرادات و الاستمرار في الاستفادة من سياساته التي انعكست على جودة الأصول والرسملة القوية.

وأضاف البحر أن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أكثر من نصف الأرباح يؤكد حرص البنك على تعظيم القيمة المضافة لمساهميه ورؤيته لضرورة إعادة ضخ الأرباح في قطاعات مختلفة بما يعظم من استفادة شريحة أكبر وينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

لقطة جماعية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك

وأوضح أن تلك التوزيعات تأتي ضمن سياسة البنك الراسخة الخاصة بالتوزيعات النقدية إذ قام (الوطني) وعلى مدى عشر سنوات بتوزيع 8ر1 مليار دينار كويتي (نحو 9ر5 مليار دولار أمريكي) نقدا إضافة إلى ما قيمته 2ر3 مليار دينار (نحو 7ر5 مليار دولار) أسهم منحة.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة عصام الصقر في تصريح مماثل إن البنك نجح العام الماضي في تحقيق أعلى أرباح على مدار تاريخه الممتد منذ 70 عاما بفضل الأداء التشغيلي والمالي القوي الأمر الذي يؤكد مرونة نموذج أعمال (الوطني) ونجاح استراتيجيته في تعزيز مسار النمو المستدام.

وأضاف الصقر أن أرباح المجموعة نمت بنسبة 5ر40 في المئة خلال 2022 لتبلغ 509 ملايين دينار (نحو 6ر1 مليار دولار) تزامنا مع استمرار توسع المركز المالي إذ نمت الموجودات الإجمالية 3ر9 في المئة على أساس سنوي لتبلغ 3ر36 مليار دينار (نحو 7ر119 مليار دولار). وأوضح أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية بلغت 42ر1 في المئة فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 267 في المئة كما احتفظ البنك بمستويات رسملة مريحة مع بلوغ معدل كفاية رأس المال 17ر4 في المئة متجاوزا الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

من جهتها قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر في تصريح مماثل إن أداء البنك في العام الماضي "عكس مزيج أعمالنا المتنوع ونهجنا الحكيم في إدارة المخاطر بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي أحرزناه في تنفيذ استراتيجيتنا التي تركز على عملائنا".

وأوضحت البحر أن (الوطني) حافظ خلال العام الماضي على زخم كبير في العديد من الركائز التي شملت بلوغ مستويات قوية من الرسملة والجودة الائتمانية العالية وتوطيد العلاقات مع العملاء بما أسهم في زيادة حجم العمليات.وبينت أن هذه العناصر ستشكل نقاط قوة في أداء العام 2023 كما ستسهم في خلق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين.من جهته قال الرئيس التنفيذي صلاح الفليج في تصريح ممال إنه رغم العمل في ظروف صعبة العام الماضي من انخفاض قيمة ترسية المشروعات بنسبة 46ر6 في المئة على أساس سنوي نتيجة اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع التكاليف نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في دعم عملائها وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية وتحسين تجارب العملاء والاستفادة من قدراتها في تقديم أفضل الحلول المالية.

ونوه الفليج بنجاح البنك في اقتناص فرص جديدة ومميزة في العديد من القطاعات خاصة قطاع النفط والغاز الذي بدأ يشهد بعض النمو نهاية العام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار النفط.

تعزيزاً لسجله الحافل بالإنجازات على مدى 49 عاماً

«المركز» يختتم 2022 بحصوله على 9 جوائز مرموقة في قطاع الخدمات المالية

اختتم المركز المالي الكويتي "المركز" العام 2022 بحصوله على تسع جوائز وتصنيفات مرموقة في القطاع المالي في الكويت، ليضيف إلى سجل إنجازاته نخبة من الجوائز في خدمات إدارة الثروات والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول. وبفضل الأداء المتميز لفرق عمله، واصل "المركز" التزامه بتلبية التطلعات الاستثمارية لعملائه، وتحقيق النمو المستدام للأعمال والأصول على الرغم من ظروف السوق المختلفة، مما ساهم في حصوله على هذه الجوائز في عام 2022 من جلوبال فاينانس "Global Finance" وإيميا فاينانس "EMEA Finance" وجلوبال إنفستور "Global Investor" ويورومني "Euromoney" وويلث بريفينج "WealthBriefing".

وحصل "المركز" خلال العام على تقدير مجلة جلوبال فاينانس المتخصصة في الشؤون المالية بجائزة "أفضل بنك استثماري في الكويت لعام 2022" وذلك للمرة الحادية عشرة على مدى 12 عاماً، ما يؤكد على التزامه بالارتقاء بجودة خدماته الاستثمارية وحصته في السوق.

ولقد تم تكريم "المركز" أيضاً من قبل إيميا فاينانس بحصوله على جائزتين وهما: "أفضل بنك استثماري في الكويت" و"أفضل مدير أصول في الكويت"، وذلك خلال الحفل الذي أقيم يوم 8 مارس في دبي بحضور ممثلي "المركز". ويعكس هذا التكريم جهود فرق "المركز" من إدارتي أسواق المال والاستشارات، بالإضافة إلى إدارة استثمارات الأسهم. كما حصل "المركز" على جائزة "أفضل مدير للثروات في الكويت لعام 2022" من قبل جلوبال إنفستور، وذلك خلال الحفل السنوي التاسع لتوزيع جوائز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2022، وهو ما يعكس سمعة "المركز" وسعيه الدؤوب في تقديم أفضل حلول إدارة الثروات لدعم عملائه في الحفاظ على ثرواتهم وتنميتها. ويقوم فريق إدارة الثروات بوضع خطط لتوزيع الأصول وانتقاء الفرص الاستثمارية مصممة خصيصاً بما يتلاءم مع درجة المخاطر المقبولة لدى العميل، بالإضافة إلى تحديد العوائد والسيولة المستهدفة لعملائها. وتأتي جائزة "أفضل مؤسسة للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في الكويت لعام 2022" من ويلث بريفينج تأكيداً على جهود "المركز" المتواصلة في توفير فريق مختص يمثل حلقة وصل بين العملاء وبين الفرص الإقليمية والعالمية في مجال الخدمات الاستثمارية. وتُمنح هذه الجوائز تقديرا لأفضل الشركات في مجال إدارة الثروات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتمتع بالاستقلالية والنزاهة والرؤية، وعكست التميز والابتكار في أنشطتها خلال العام.

واحتل "المركز" المرتبة الأولى في قائمة يوروموني لقادة السوق "كقائد للسوق في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية"، بالإضافة إلى تصنيفه كأحد المؤسسات الرائدة في فئتي "الحلول الرقمية" و"المسؤولية الاجتماعية للشركات"، واختياره من بين "أبرز الفاعلين في فئة التنوع والشمول". وتعكس هذه التصنيفات ريادة "المركز" في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول في الكويت، وحرصه على مواكبة التطورات التقنية في هذا القطاع. كما أنها نتيجة لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي يتبناها "المركز"، وجهوده الرامية لتعزيز فريق عمله عبر ثقافة الإنصاف والمساواة الشاملة والمتنوعة. وتعليقاً على هذا التكريم، صرح علي حسن خليل، الرئيس التنفيذي في "المركز": "يسرنا الإعلان عن اختتام عام آخر بنجاح يعزز مكانة "المركز" بصفته شركة رائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول في الكويت؛ وذلك من خلال تحقيق العديد من الإنجازات وحصادنا لعدد من الجوائز المرموقة. وإنه لمن دواعي فخرنا أن يتم تقدير وتكريم سجلنا الحافل في توفير المنتجات والخدمات الاستثمارية الرائدة في السوق لعملائنا للحفاظ على ثرواتهم وتنميتها، في ظل التقلبات في الأسواق". وأضاف: "تمكّن "المركز" من الحفاظ على أدائه المستدام ومواصلة تميزه المؤسسي في المنتجات والخدمات التي يُقدمها بفضل فريق من المهنيين ذوي المهارات العالية، الذين يتمتعون بخبرة واسعة ومعرفة متعمقة في القطاع، ويحملون في جعبتهم قدرات تنفيذ فنية متميزة تمكنهم من مواكبة التحولات والاتجاهات في الأسواق المحلية والدولية. وأود أن أعرب عن امتناننا لهم لتفانيهم في بذل جهد إضافي لمساعدة عملائنا على تحقيق أهدافهم الاستثمارية؛ وذلك من خلال الفهم الواضح لاحتياجاتهم وأهدافهم المالية. ولا شك بأن هذه الإنجازات ستحفزنا على مواصلة سعينا لتحقيق التميز في جميع فئات الأصول، وتعزيز قدرتنا على التكيف مع توقعات العملاء السريعة التطور من خلال اعتماد التكنولوجيا والرقمنة".

«اتحاد الاستثمار» يبحث الفرص الاستثمارية مع وفد تجاري فيتنامي

بحث اتحاد الشركات الاستثمارية الكويتي مع وفد تجاري من فيتنام الفرص الاستثمارية في قطاعات متنوعة هناك. وقال (الاتحاد) في بيان صحافي إن الوفد عرض عددا من المشاريع والخطط الاستثمارية التي يتم التحضير لتنفيذها والتي تعد "استثمارات واعدة".

وأضاف أن أبرز تلك المشاريع إنشاء وتطوير موانئ متعددة بالقرب من المراكز الصناعية الكبرى وإنشاء مطارات وتطوير البنى التحتية علاوة على التباحث في الفرص الاستثمارية في قطاعات المعادن والصناعات الدوائية والمنسوجات وغيرها. وأشار إلى النمو الاقتصادي "الواعد" في دولة فيتنام تزامنا ونمو ناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 8ر02 في المئة خلال 2022 وهو "الأعلى في منطقة جنوب شرق آسيا والثامن على الصعيد العالمي".

ولفت إلى التزايد المستمر في حجم الصادرات والواردات التي وصلت إلى 5ر732 مليار دولار أمريكي بزيادة تصل إلى 5ر9 في المئة وفائض في الميزان التجاري يصل إلى 2ر11 مليار دولار. وأشاد رئيس مجلس إدارة (الاتحاد) صالح السلمي وفق البيان بالمبادرة الفيتنامية والعلاقات الاقتصادية المهمة بين البلدين مشجعا على المضي قدما بهذا النوع من المبادرات والدور الكبير الذي من الممكن أن تقوم به الشركات الكويتية بما لديها من خبرة وقدرة على الاستثمار في مجالات النقل والصناعة وغيرها.

وترأس الوفد التجاري الفيتنامي رئيس مجلس إدارة هيئة رأس المال الاستثماري العام نجوين تشي ثانه يرافقه السفير الفيتنامي في دولة الكويت نغو توان ثانغ وعدد من المديرين التنفيذيين في الهيئة والملحق التجاري بالسفارة.